نتيجة المصاعب التي يواجهونها بعد صدور قرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود في المرحلتين التصنيعيتين الأولى (البلكس) والثانية (الكروم).

وعرضت غرفة تجارة حلب في مذكرة رفعتها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء العقبات والصعوبات التي تواجه هذه الصناعة والخسائر السنوية والعمل على إنشاء محطة معالجة لهذه الصناعة في منطقة عقراء علوة بالمنطقة التي أقيمت للعاملين بهذه الصناعة في دمشق مع الإشارة إلى أن العاملين بهذه الصناعة في حلب قد أبدوا استعدادهم لدفع ما يترتب عليهم من أجور معالجة مياه الدباغات بالكامل.

المجموعة المتحدة للنشر والإعلان ٥٧٠ ليرة، والذي بناءً على أحكام المادة (٣٥) من نظام تعليمات التداول ونظرا لاستيفاء الشروط، ستقوم السوق بتعديل السعر المرجعي لسهم المجموعة المتحدة للنشرة الإعلان والتسويق من ٥٧٠ ل س ليصبح ٥٥٩ ل.س. وذلك في جلسة تداول يوم الاثنين القادم، علما أنه سيتم إلغاء كافة الأوامر المدخلة سابقا على هذه الورقة المالية.

rmoneer@yahoo.com

رؤية لمتطلبات الشراكة بين القطاع العام والخاص

سكر: أهمية العقود الدقيقة والإشراف الحكومي على التنفيذ

بعد أن أبدت الجهات الحكومية المختلفة استعدادها لوضع إطار قانوني من أجل التشاركية بين القطاع العام والخاص وقامت خلال مؤتمر التشاركية بطرح بعض المشروعات التي يمكن أن يتعاون فيها الطرفان، ما الذي يحتاجه القطاع الخاص لكي يأخذ زمام المبادرة للبدء بالتشاركية وما هي متطلبات نجاح هذه التجربة؟

سكر: مجالس للتحكيم

الخبير الدكتور نبيل سكر رأى أننا بحاجة للتشاركية بين القطاع العام والخاص لأننا مقبلون على مرحلة أخرى من التنمية تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية أي أن نستفيد من هذه الشراكة في مشروعات مختلفة كالغاز والكهرباء والنفط والصرف الصحي ونحن بحاجة لهذه الشراكة في جميع القطاعات، وأكد سكر على أن التشاركية ليست عملية خصخصة وإنما إدخال للقطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية.

وحول متطلبات نقل الأفكار وتجسيدها على أرض الواقع وجد سكر الحاجة ملحة لوجود عقود مبرمة بشكل دقيق وأن يكون هناك أجهزة قائمة للإشراف على تنفيذ هذه المشروعات وهنا يأتي دور الدولة وكفاءتها في الإشراف على التنفيذ بالإضافة إلى أهمية وجود مجالس للتحكيم فلا بد أن تحصل خلافات في التنفيذ بين القطاعين بسبب طول المدة رغم وجود عقود لذا يجب أن يكون هناك مجالس للتحكيم وأن تكون قراراتها مبرمة لأنه لا يمكن أن تكون هذه القرارات مدعاة لإعادة النظر واللجان، وهذا ما حصل في تجربة تشيلي حيث وضعت مجالس للتحكيم قراراتها مبرمة في حال وقوع الخلاف.

قباني: الشفافية وإلغاء الروتين

السيد نزار قباني نائب رئيس غرفة تجارة دمشق رأى أن القطاع العام لديه الإمكانات المادية والمؤسسات في حين أن القطاع الخاص لديه الكفاءة والخبرة الإدارية وهي حال اجتمعت الإمكانات

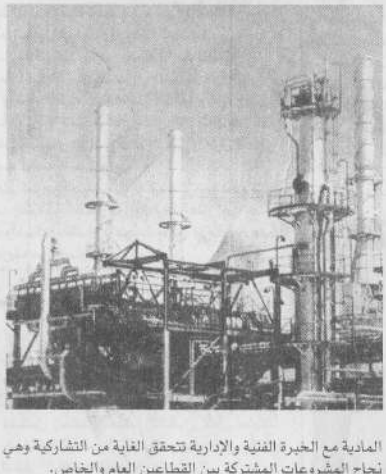

المادية مع الخبرة الفنية والإدارية تتحقق الغاية من التشاركية وهي نجاح المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن لدى القطاع الخاص المرونة والإمكانات الإدارية نتيجة معرفته بالسوق بشكل جيد وعملي وواقعي وفي حال توجت الدراسة الفنية التي يمكن أن يجريها القطاع الخاص بالدراسة العلمية لدى القطاع العام فإن ذلك يؤدي إلى نجاح المشروعات.

وأوضح قباني الحاجة إلى دعم القطاع الخاص خاصة الصناعي منه من خلال تأمين الكهرباء والمواد الأولية بأسعار مناسبة، وأضاف: إن نجاح التشاركية يتطلب وضع القوانين المناسبة وتطبيق روح القانون وسيادة الشفافية وعدم وجود التعقيدات وإلغاء الروتين.

وفي سؤال عن إمكانية إقبال القطاع الخاص على مشروعات التشاركية أعاد قباني هذا الموضوع إلى مصداقية وجدية الحكومة في تعاطي الإدارات مع هذا الموضوع فإذا كانت التشاركية مجرد شعار دون تطبيق عملي فلن تكون لها نتيجة إيجابية.

اللحام: شركات مشتركة

السيد أبو الهدى اللحام عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق رأى أن الحكومة اتخذت الإجراءات اللازمة من أجل التشاركية مشيراً لوجود لجان في رئاسة مجلس الوزراء تضم خبراء لتجز الإطار القانوني لهذا العمل وتم تعديل بعض القوانين كقانون الكهرباء لتتناسب مع ما هو معمول به في الدول الأخرى.

وأوضح اللحام أن المشاركة يجب أن يقصد بها الخطط والمشروعات المستقبلية التي يجب أن يتشارك بها القطاعان العام والخاص ويمكن أن يتم إنشاء شركات مشتركة لتنفيذ المشروعات قائمة على مبادئ تحكمها التشريعات القانونية والتحكيم والشفافية.

في الانتظار

ما زلنا ننتظر الوليد الجديد للتشاركية بين القطاع العام والخاص في وقت أصبحنا فيه أحوج ما نكون لهذه التشاركية خاصة في مشروعات الكهرباء والنقل ومشروعات البنية التحتية المختلفة، وإذا كان البعض أشاروا إلى ضرورة وجود رقابة حكومية فإننا نرى أن القطاع الخاص وبخبرته الطويلة يجب أن يكون هو أيضا الرقيب على هذه المشروعات فهو صاحب المصلحة الأولى في نجاح هذه المشروعات وتنفيذها بالشكل الأمثل.

رنا حج إبراهيم
ranahajibrahim@yahoo.com

المشروعات المقبولة

ية بحيث تتضمن إقامة مجتمعات عمرانية دف تنمية مناطق محددة وأن تكون متكاملة العامة والخدمات وكل ما تحتاجه البنى لإنشاء مجتمع متكامل ومشروعات لمعالجة لسكن العشوائي التي تعتبر ذات أولوية كبرى مشروعات لإيواء المنذرين بالهدم ومشرعات تضررين من الكوارث الطبيعية وهناك ت ذات أبعاد اجتماعية لتخديم شريحة ذوي حدود.

ومية ولا يمكن الاستفادة منها

الكاتب أنها ملاحظات عمومية تتجه باتجاه عدم قبول هذه الوثيقة كأداة من الأدوات المستخدمة لتدعيم قطاع النسيج في الصناعة السورية نظراً لافتقارها للعديد من المعطيات الأساسية التي يشترط توافرها في أي دراسة على هذا المستوى لقبولها، مع التنويه إلى أن العديد من المشاركين في ورشة العمل التي عقدت في تشرين الأول الماضي (والتي حضرها عدد كبير من الصحفيين) كانت جل ملاحظاتهم تتلخص بعمومية هذه الوثيقة وأنها لا تصلح لأن تكون وثيقة تستفيد منها الحكومة السورية لدعم قطاع النسيج في سورية.

للوضع
اضحة
توسط
غيرات
وذلك
قابلة
على
قطاع
مية..)
في هذه
وأنها
سات
حظات
طة إلا
عتبرها